

Distr.: General

26 October 1999

Arabic

Original: French

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد
 أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
 Chief of the Official Records Editing Section, Room: DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/54/3)، A/54/69-E/1999/8 و Add.1، A/54/289 (L.6، L.5، L.4، A/C.3/54/L.3، A/C.3/54/2، A/54/340

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/54/3)، A/54/186، A/54/119 (A/C.3/54/L.7، A/54/314-S/1999/942

١ - **السيدة هوليكوفا (الجمهورية التشيكية):** قالت إن الخطورة المتزايدة لـإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية تعرّض المجتمعات والاقتصادات لمحن قاسية. إن العولمة تشجع الجريمة المنظمة عبر الوطنية بسبب انهيار القيم والوشائج التقليدية. وإذا كانت مكافحة إساءة استعمال المخدرات تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فلا بد لعملها من أن يجد تعاوناً دولياً أكثر فعالية، يشمل فيما يشتمل تقديم المساعدات التقنية إلى البلدان المضروبة. ومن الأمور المشجعة أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها تسهم بنشاط في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ومع ذلك يتعمّن زيادة التنسيق بين أنشطتها وتحسين تبادل المعلومات تفاصيلياً للازدواجية. لقد اعتمد المجتمع الدولي استراتيجية متوسطة الأجل وردت في الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، كما اعتمد خطط عمل والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. ومن دواعي الأسف أن عدد البلدان التي صدقت على الصكوك الأساسية المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات وطبقتها ما زال ضئيلاً، مما يعوق تحقيق الغايات المنشودة.

٢ - لقد اتخذت الجمهورية التشيكية تدابير مهمة لتكييف نظامها القانوني وفق القواعد الدولية. فأصبح تعديل للقانون الجنائي ينص على تجريم حيازة كميات صغيرة من المخدرات تزيد على ما هو مخصص للاستهلاك الشخصي. وسُنَّ قانون جديد يعزز النظام المطبق على السلائف وعلى المنتجات الكيميائية الأساسية، وسيجري النظر في مشروع قانون يتعلق بالإفراج تحت المراقبة وخدمات الوساطة. وقد وضع نظام للتدريب المتخصص للمدعين والقضاة وموظفي المراقبة المكلفين بالجرائم المتعلقة بالمخدرات. وخُوّل موظفو الجمارك الصفة الجبوية التي للشرطة، مما أدى إلى نتائج ملموسة في مكافحة المخدرات سواء في إقليم الدولة أو في إطار التعاون الدولي.

٣ - وتعتزم الجمهورية التشيكية تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى الأعضاء في برنامج التعاون في أوروبا الوسطى، نظراً إلى التطور الأخير في الحالة في منطقة البلقان حيث تسيطر ما في ألبان كوسوفو، كما يسمونهم، على سوق الهيرويين. ويتعين على برنامج المراقبة الدولية للمخدرات وسائر دوائر القمع الأوروبية الالتفات إلى هذه الحالة.

٤ - إن الجمهورية التشيكية، وهي عضو في لجنة المخدرات، ترى أنه ينبغي للجنة الإسهام بنشاط في تطبيق جميع استراتيجيات مكافحة المخدرات. وستكون اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بعد

وشعوبها أداة هامة لتعزيز التعاون بين الدول فيما يتصل بمكافحة الجريمة المنظمة التي لا تقتصر على الاتجار بالمخدرات. على أنه يتضح من المداولات الجارية بشأن مشروع الاتفاقية أن أحكامها لن تذهب أبعد من أحكام اتفاقية عام ١٩٨٨، مما يهدد بإعطاء المنظمات الإجرامية فرصة الاستفادة من الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية.

٥ - السيد سيشوف (بيلاروس): تكلم في البند ١٠٧، نيابة أيضاً عن جورجيا وقيرغيزستان وأذربيجان وأرمينيا وكازاخستان وطاجيكستان والاتحاد الروسي، فأعلن أنه يتعين على المجتمع الدولي، إزاء استشارة الجريمة في العالم، أن يوحد جهوده لوضع استراتيجية لمكافحة المجموعة الموحدة. ومن هنا فإن هذه البلدان تؤيد الاقتراحات الرامية إلى العمل، وبخاصة على الصعيد المالي، على دعم برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وكل أجهزة الأمانة العامة المعنية بمكافحة الجريمة. وهذه البلدان مستعدة للتعاون مع مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة الذي تود الحصول منه على مساعدات في شكل خدمات خبراء وخدمات استشارية ومساعدة تقنية. وتعرب هذه البلدان كذلك عن ارتياحها لنتائج الدورة الثامنة للجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وعن اغتنابها للتقدم الطيب في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وأخيراً، تلاحظ هذه البلدان بارتياح استمرار العمل على وضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وتؤيد فكرة العمل في عام ٢٠٠٠ على تنظيم مؤتمر للمفوضين لاعتماد هذه النصوص.

٦ - وعلى الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، فإن الترحيب واجب بالجهود التي يبذلها مجلس أوروبا ومجلس الدول المشاطئة لبحر البلطيق وغيرهما من المنظمات. وفي أيار / مايو ١٩٩٦، اعتمدت البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة برامجاً حكومياً دولياً للتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة في بلدان الرابطة حتى عام ٢٠٠٠. وتعكف هذه البلدان الآن على وضع مشروع مماثل يمتد حتى عام ٢٠٠٣. وقد بحثت مسألة مكافحة الجريمة في أيلول / سبتمبر ١٩٩٩ في بيتشكيك، في الدورة الأولى للجنة الحكومية الدولية التابعة للجامعة الاقتصادية لآسيا الوسطى. ويتولى تنسيق الإجراءات المتخذة كل من مجلس رؤساء أجهزة الأمن وأجهزة الاستخبارات في رابطة الدول المستقلة ومجلس رؤساء مصالح الجمارك في الرابطة.

٧ - إن تنفيذ اتفاقية المتعلقة بالمساعدة القانونية والعلاقات القانونية في الشؤون المدنية والأسرية والجنائية والمؤرخة ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ما زال على جدول الأعمال. وتقوم بلدان الرابطة حالياً بوضع مشروع اتفاق لتعاون لمكافحة الجريمة في مجال المعلومات ومشروع خطة للتعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين في البلدان الأعضاء في الرابطة. وتعاون هذه الأجهزة الآن في مجال إعداد الكوادر، والتدابير التنفيذية أو تدابير المنع، وتبادل المعلومات (شبكة "Avtopoisk" في إطار مصرف المعلومات الحكومي الدولي).

٨ - السيد حاجي - أرغينرو (قبرص): رحب بجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والفساد، كما رحب بتضمين استراتيجيات البرنامج والمركز عنصراً لتحقيق المساواة بين الجنسين. إن وضع صك قانوني دولي أمر لا غنى عنه للتصدي لأنشطة المنظمات الإجرامية التي تزداد تعقداً. ولذلك ترحب قبرص بالتقدم المتحقق في الدورة الثامنة للجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في وضع اتفاقية

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد صدقت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الرامية إلى تكثيف التعاون في مجال العدالة الجنائية، وتعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأوروبي بصفتها دولة منتبة. كذلك أبرمت قبرص اتفاقيات ثنائية مع عدد من البلدان الأخرى في مجال مكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات. وقد عمدت الحكومة، إذ تدرك أن المنظمات الإجرامية يمكن بسهولة أن تستخدمنا في غسل الأموال بعد أن أصبح مركزاً مالياً خارجياً مهماً، إلى اتخاذ تدابير شتى، منها سنّ قانون صارم في عام ١٩٩٦ يحظر غسل الأموال ويعاقب عليه.

٩ - إن إساءة استعمال المخدرات خطير جسيم على المجتمعات المتحضرة، ولا ينجو بلد من الآثار المدمرة لهذه الظاهرة. ولذلك فإن تطبيق الصكوك الدولية ذات الصلة وتعزيز القدرات الوطنية والدولية أمران لازمان لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من المخدرات. على أنه يتطلب التصدي للأسباب الدفيئة لهذه المشكلة، وهي أساساً الفقر والفرق الاجتماعي والاقتصادي. إن الخفض الفعلي لاستهلاك وإنتج المخدرات يتطلب تنفيذ برامج للزراعة البديلة، مع الاضطلاع بأنشطة لإعادة إدماج المدمنين في المجتمع. وقد كانت الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة خطوة حاسمة في تعزيز المجتمع الدولي لمواجهة خطير المخدرات على المجتمعات.

١٠ - إن قبرص، التي سلمت نسبياً من إساءة استعمال المخدرات، تنتهج في مجال المنع سياسة وطنية طموحة. ولما كانت الحكومة تدرك أن البلد نقطة عبور هامة في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تُستخدم في نقل المخدرات إلى أوروبا، فإنها تتبع بنشاط سياسة تفرض بها رقابة جمركية صارمة بالتعاون مع بلدان أخرى. ومع ذلك فإن الحكومة لا تستطيع مثل ذلك في مناطق جمهورية قبرص الواقعة تحت الاحتلال العسكري التركي التي وردت أبناء، طبقاً لبعض المعلومات، عن حدوث عمليات لغسل الأموال والاتجار بالمخدرات فيها. ويرى الوفد القبرصي أنه لا بد من تعزيز الموارد على الصعيد العالمي ووضع أنظمة فعالة للعدالة ترتكز على حقوق الإنسان والمشاركة بين الدول والمنظمات الدولية، وذلك لمحاربة الجريمة محاربة فعالة وتعزيز دولة القانون.

١١ - السيد أموروس نونيس (كوبا): تكلم في البند ١٠٧، إن العولمة، التي ينتج عنها الاعتماد المتبادل والهوة المتزايدة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، قد ساعدت على ازدهار المنظمات الإجرامية الدولية التي تستفيد بشكل خاص من تطور تكنولوجيات المعلومات، والتزايد الذي لم يسبق له مثيل في التجارة، وتحرير العمليات المالية، في مزاولة أنشطتها غير المشروعة التي تتزايد باستمرار. ولا بد في مواجهة هذه المشكلة من تكثيف التعاون، ولا سيما في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، مما يساعد على التبادل المطلوب للمعلومات وبيانات الخبرة على صعيد التحقيقات وفي مجال القوانين والسياسات الجنائية. إن المؤتمر القادم، المقرر عقده في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والذي سيتناول بصفة خاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يجب أن يفضي إلى اعتماد إعلان سياسي يتضمن، وفقاً للقرار الجمعية العامة ١١٠/٥٣، ما يتصل بالموضوع من نتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. إن وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة يتصل اتصالاً مباشراً بأعمال هذا المؤتمر. إن كوبا، التي تؤيد هذه العملية دون تحفظ، ترى أن وجوب إنجاز هذه الأعمال بسرعة ينبغي ألا يقلل من جودة النصوص.

١٢ - ولا يمكننا الحديث عن منع ومكافحة الجريمة ولا عن التعاون الدولي في هذا المجال دون التشدد مجدداً على الطابع الحتمي للتشريعات الوطنية، فهي التي تسمح في النهاية، داخل كل بلد، بمواجهة الجرائم، سواء كانت ذات نطاق دولي أم لا. إن احترام التشريعات الوطنية لكل بلد شرط لا بد منه لنجاح التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. ويتعين على كل حكومة تبادل المعلومات وتنسيق أنشطتها مع أنشطة الحكومات الأخرى والتعاون معها في مكافحة الجرائم المرتكبة على أرضها، خصوصاً وأن هذه الجرائم يمكن أن تكون لها عواقب دولية. ولا بد من التشدد بحسم بالإجراءات الفردية في مكافحة الجريمة الدولية، لأنها تصعب العثور على حلول لهذه المشكلة المعقدة.

١٣ - السيدة أوقيتي (أوغندا): قالت إنه ينبغي، في البحث عن وسائل معاملة المجرمين وإعدادهم للاندماج في المجتمع من جديد، تحجب المغالاة في الرأفة بهم، فقد يعتمدون على هذه الرأفة لاستعادة حرفيتهم ومعاودة إجرامهم. وهناك في الواقع حاجة إلى آلية جيدة التنظيم تكون دائمة متأهبة للتصدي للجريمة. إن الوفد الأوغندي يرحب بأنشطة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وبأن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها مركز منع الجريمة الدولية ستتركز أكثر فأكثر، بشكل خاص، على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان التي تتبع نهجاً دون إقليمي. ويرحب الوفد بتقرير الأمين العام عن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/54/340)، ويعرب عن تقديره للماهين الذين يسرّوا للمعهد الاضطلاع بأنشطته رغم ضآلة الموارد، ويأمل بذلك المزيد من الجهود لمساعدة المعهد في أداء مهمته. وقد اتخذت الحكومة الأوغندية تدابير لمكافحة استفحال الجريمة. وتقوم لجنة قضائية حالياً بالتحقيق في فساد الشرطة في جميع أنحاء البلد، حرصاً على عدم وقوع قوات النظام هي الأخرى في الجريمة.

١٤ - وقد أصبح العنف ضد المرأة جريمة. ويعترف الدستور بالدور الفريد الذي تقوم به المرأة في المجتمع، وتقوم الدولة، تكريماً منها لدور المرأة التقليدي كأم، بتأمين حمايتها والذود عن حقوقها، وحظر أي عمل يضرّ بمصلحتها وينال من رفاهتها وكرامتها. ويجري تكوين تحالف لمكافحة العنف ضد المرأة، وقد افتتح مركز لاستقبال مَن يتعرضن للضرب. وجرى، علاوة على ذلك، تكليف وزارة للأخلاق والاستقامة تتولاها امرأة بتحليل الجريمة وتقديم الحلول، حتى يتمتع الأوغنديون بحقوقهم آمنين.

١٥ - السيد مرا (ميانمار): تكلم في البند ١٠٨، فقال إن وفده يوافق على البيان الذي أدلت به تايلند نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إن التغلب على خطر المخدرات لا يتحقق إلا باستراتيجية عالمية فعالة وعمل دولي متسبق، ولذلك فمن الأمور المشجعة أن يؤكّد المجتمع الدولي مجدداً، في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، تصميمه على القضاء على هذا الخطر.

١٦ - لقد جعلت حكومة ميانمار من مكافحة المخدرات قضية قومية وأولوية مطلقة. وكانت استراتيجيةها في الفترة التي لم تكن تحكم فيها قبضتها على المناطق الحدودية التي يزرع فيها الخشخاش تدور في البداية حول المنع. ولما تعقدت المشكلة، شرعت الحكومة تطبق مشروعها بتكلفة عدة بلايين من الكيات، يستهدف القضاء على زراعة الخشخاش في هذه المناطق عن طريق رفع مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية، وطرح صيغ أخرى للتنمية تستند إلى مجهود ضخم لتوفير التجهيزات وبدء الزراعة البديلة. وتعتمد الحكومة الآن على خطة

رئيسية مدتها ١٥ سنة، وضعتها بالتشاور مع المسؤولين الإثنيين الذين وقعوا اتفاق السلام، للقضاء على زراعة الخشخاش بحلول عام ٢٠١٤، ووقف إنتاج الأفيون، وتشجيع مشاركة السكان المحليين في هذه الأنشطة. وقد أسفرت هذه الخطة، المطبقة في ٥١ منطقة محلية في أنحاء البلد، عن نتائج ملموسة بالفعل.

١٧ - ورغم النجاح في مكافحة المخدرات (وصول إنتاج الأفيون إلى أدنى مستوى له منذ ١٠ أعوام، ومصادر كميات كبيرة من الهيرويين والأفيون والمواد الأمفيتامينية)، فإن ميانمار والمنطقة بأسرها تتعرضان للخطر الجديد المتمثل في الصناع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية وسلامتها والاتجار بها وإساءة استعمالها. إن هذه المواد الجديدة التي تنتشر بسرعة بين الشباب تتمنج على طول حدود معينة تصعب السيطرة عليها، انطلاقاً من سلائف ومعدات يُؤتى بها خفية من بلدان مجاورة. إن الحكومة تعيد الآن توجيه عملها لكي تتصدى بشكل عاجل لهذه المشكلة بالتعاون مع البلدان المعنية في المنطقة.

١٨ - إن غسل الأموال خطر يتعرض له النظام المالي والنقدi للبلد ويعتبر أيضاً من دواعي قلق الحكومة. وقد اتّخذت ترتيبات تنظيمية في عام ١٩٩٥ لمكافحة أنشطة غسل الأموال بشكل فعال. فقد خُولت هيئة معينة سلطة إجراء تحقيقات مالية وعمليات مصادرة في مسائل الغسل المشتبه فيه للأموال. وأنشئت بموجب هذا التنظيم أيضاً آلية للتعاون الثنائي أو الثلاثي في المسائل عبر الحدودية. وهناك كذلك جهاز آخر نيط به منذ عام ١٩٩٣ التحري عن جميع أنواع الممتلكات ومصادر ما يكون قد جرت حيازته منها عن طريق جرائم تتصل بالمخدرات.

١٩ - وفيما يتصل بالتعاون، أبرمت ميانمار عدداً من الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية، بهدف رئيسي هو الحد من الاتجار بالمخدرات وإنتاجها والقضاء على زراعة الخشخاش، عن طريق تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الطلب على المخدرات واستهلاكها. وأجرت ميانمار كذلك منذ عام ١٩٩٢ بالتعاون مع الولايات المتحدة، عدة دراسات عن إنتاج الأفيون على المستوى الإقليمي.

٢٠ - إن ميانمار، التي تتمسّك دون تحفظ بمبدأ القضاء التام على المخدرات، ستواصل تنفيذ خطة الـ ١٥ عاماً التي وضعتها، والتعاون مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، فإن المساعدة الدولية ستكون لها عوناً كبيراً.

٢١ - السيد جويدو (إندونيسيا): قال إن وفده أيضاً يؤيد البيان الذي أدلّى به ممثل تايلند نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتؤيد إندونيسيا نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبخاصة اعتماد الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، والهدف المحدد، وهو وضع استراتيجيات جديدة معززة بحلول عام ٢٠٠٣ وتحقيق نتائج قابلة للقياس بحلول عام ٢٠٠٨. وترى إندونيسيا كذلك أن خطة العمل لتنفيذ الإعلان توفر مجموعة كاملة من التوجهات وينبغي أن تحظى من الدول الأعضاء بكل الاهتمام.

٢٢ - وفيما يتعلق بخطة العمل، فإن البلدان التي تطلبها يمكنها أن تحصل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من الهيئات المختصة على مساعدة تقنية لتنظيم أجهزة المراقبة الوطنية، وإنشاء قواعد بيانات، وإيجاد نظام لتبادل المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن الهيكل الأساسي لدراسة الأوبئة، الذي سيقيمه برنامج المراقبة الدولية للمخدرات، يتعين أن يساعد برامج خفض الطلب في تقييم الحالة بشكل أدق وتسهيل تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة المخدرات.

٢٣ - ويوجه الوفد الإندونيسي الانتباه إلى ما سيترتب على الميزانية من آثار نتيجة لما تقرر في الدورة الاستثنائية من توسيع ولاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. فالتفاوت مقلق بين التبرعات المرصودة لأغراض خاصة وتلك المخصصة لأغراض عامة، فذلك التفاوت يضيق هامش الحركة المتاحة للمدير التنفيذي لمكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج أنشطة برنامج المراقبة الدولية للمخدرات. وقد تقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوصية مفيدة في هذا الصدد في قراره ٣٠/١٩٩٩.

٢٤ - وأخيرا، فإن الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية حدد أهدافاً وآجالاً قاطعة فيما يتعلق بالصنع غير المشروع للمنشطات الأفيتامينية وسلامتها والاتجار بها وإساءة استعمالها. ولما كانت هذه المواد تنتشر بشكل مقلق، فإنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة وكذلك لمسألة المؤثرات العقلية، ومنها المخدرات المخلقة. ولذلك يرحب الوفد الإندونيسي بالمبادرات المتخذة لمساعدة الحكومات في معالجة أسباب هذه المشكلة.

٢٥ - إن إندونيسيا لم تصبح فقط بلد عبور، بل إنها تعاني هي أيضاً اليوم مشكلة إساءة استعمال المخدرات التي هي بالتأكيد غير منبتهة الصلة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة. وقد أنشأت إندونيسيا مكتباً وطنياً للتنسيق في مسائل المخدرات سيتولى التنسيق بين المؤسسات العديدة المنوط بها تنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والم المحلي. وتضطلع الحكومة، علاوة على ذلك، بحملة إعلامية لمكافحة المخدرات، وتواصل تعزيز الأدلة التشريعية. وإندونيسيا اليوم طرف في اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتدعى كافة الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا الصك الهام.

٢٦ - وتأيد إندونيسيا كل التأييد أعمال برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وترحب بالمساعدات المقدمة إلى البلدان النامية. وتلاحظ إندونيسيا نتائج الدورة الثامنة للجنة منع الجريمة ومعاملة المجرمين، وتأيد الأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. وفيما يتصل باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ترى إندونيسيا أن صيغة "واحد زائد ثلاثة" التي ستعتمد لوضع المشروع في صيغته النهائية ينبغي ألا تفسّر بأنها تعني وجوب التصديق على هذه الصكوك جملة.

٢٧ - وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، يرى الوفد الإندونيسي أن لكل بلد حرية الاختيار وأنه يجب احترام هذا الاختيار.

٢٨ - السيد فون كوفمان (كندا): تكلم أيضا نيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن البلدان الثلاثة لا تزال قلقة إزاء تأثير إساءة استعمال المخدرات غير المشروعة والاتجار بها على الأفراد والمجتمعات، وكذلك على الاستقرار السياسي للبلدان المنتجة ولبعض بلدان العبور التي تشهد ازديادا في العنف وتهريب الأسلحة النارية. ومن المقلق كذلك أن يزداد استهلاك المخدرات أكثر فأكثر في بلدان كان الاستهلاك فيها ضعيفا، وبين الشباب بصفة خاصة.

٢٩ - إن أستراليا ونيوزيلندا وكندا، تصميمها منها على محاربة مشكلة المخدرات لديها باستراتيجيات وطنية متوازنة وفعالة، تتعاون في إطار المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. إن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد من خلال لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. لقد أفضت الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة إلى التزام سياسي غير مسبوق يتعين استمراره وتجمسيه. ويجب في هذا الشأن الإشادة بالنتائج التي حققتها مؤخرا الفريق العامل فيما بين الدورات التالية للجنة المخدرات، فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي تستهدف تسهيل تقديم التقارير الوطنية، والتي تساعد على تقييم التقدم الذي تحرزه البلدان والمجتمع الدولي في تحسيد الالتزامات التي أعلنت في الدورة الاستثنائية. ولا مجال لغير الترحيب بالصدى الإيجابي الذي لقيه الاستبيان الموضوع لتسهيل تطبيق الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات.

٣٠ - إن العدالة الجنائية ومنع الجريمة يندرجان، في العمل الدولي وليس الوطني فقط، ويقتضيان تناهما وتعاونا متعدد الأطراف. والمرجو أن تؤدي اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة إلى تعزيز عمل الأجهزة المكلفة بتنفيذ القوانين وإلى الإسهام في بناء نظام للقانون الدولي يعين على مكافحة الجريمة المنظمة. وستبذل البلدان الثلاثة قصاراها لإنجاح أعمال مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي سيتناول عددا من المسائل الأساسية، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والجريمة في مجال المعلومات، والفساد.

٣١ - وتلاحظ البلدان الثلاثة بارتياح أن المجتمع الدولي أصبح يدرك بشكل أفضل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد، وأصبح أكثر استعدادا لمناقشتها، وازداد اهتمامه بمسألة الشفافية ووضع صكوك دولية لمكافحة الفساد، كما أنه يشيد بعمل مركز منع الجريمة الدولية.

٣٢ - السيد مدرك (المغرب): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي، إزاء التصاعد السريع للجريمة في العالم، أن يضاعف جهوده ويضع استراتيجية مشتركة وعالمية لمكافحة، يعززها تعاون حقيقي، مع التركيز على التدريب والمعلومات وتبادل البيانات والخبرة والوسائل التكنولوجية. ويجب أيضا على المجتمع الدولي وضع صكوك دولية جديدة لمنع الجريمة. ومن هنا فإن المغرب تؤيد إنشاء لجنة خاصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وترحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وموضوعه "الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين".

٣٣ - إن الاتجار بالمخدرات، بالنظر إلى الأرباح الضخمة التي يحققها، يمثل ما يعادل ٨ في المائة من التجارة العالمية، كما يبين التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن عام ١٩٩٧. ولمكافحة هذه الظاهرة، أعلنت بلدان عديدة في عام ١٩٩٨ بدء تنفيذ برامج وحملات لإبادة زراعة القنب والكوكايين وقش الحشخاش؛ كما أنها أبادتآلاف الهكتارات من الزراعة غير المشروعة وفككت عددا كبيرا من المعامل.

٣٤ - وقد وضع المغرب من ناحيتها استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات بأن أنشأت، في عام ١٩٧٧ اللجنة الوطنية للمخدرات وشرعت، اعتبارا من عام ١٩٩٦، في إصلاح تشريعاتها. كما وضعت برنامجا اقتصاديا واجتماعيا متكاملا لتطوير أقاليم شمال البلد، وعهدت بتنفيذها إلى وكالة الترقية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبع رئيس الوزراء مباشرة، وأنشأت في عام ١٩٩٦ وحدة لتنسيق مكافحة المخدرات. وأخيرا، وضعت قوات للأمن على ساحل البحر الأبيض المتوسط مزودة بوسائل مادية وفيرة. وقد كوفئت المغرب على هذه الجهود، فتند صادرت في تموز/يوليه ١٩٧٧ ستة أطنان من الكوكايين النقى. وجهاز المكافحة كله هذا يشكل عبئا ماليا كبيرا على المغرب، يعادل ٥ في المائة من إجمالي الاستثمارات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة.

٣٥ - وقد بدأت المغرب منذ عدة سنوات تكشف تعاونها الدولي على الصعيد الثنائي، من خلال اتفاقيات مبرمة مع مختلف الدول، ومنها إسبانيا وألمانيا وبولندا والمملكة المتحدة وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال عملها مع الهيئات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي أوفد بعثة إلى المغرب في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٣٦ - السيدة بروبي (غانبا): قالت إن بلدها استقبل بارتياح الإعلان السياسي وخطة العمل الذين اعتمدوا في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، وللذين يشكلان الاستراتيجية التي اقترحها المجتمع الدولي لخنق الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها وإنتجها بشكل غير مشروع بحلول عام ٢٠٠٨. ويأمل بلدها أيضا أن تنتهي اللجنة الخاصة في الأجل المحدد من وضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حتى يتسعى اعتماد هذا الصك قرب أواخر عام ٢٠٠٠. ويدرك بلدها تمام الإدراك أن جهدا حقيقيا تبذله الدول الأعضاء لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية هو وحده الكفيل بإحباط أنشطة المنظمات الإجرامية. وترحب غانا كذلك بالتقدم المتحقق في وضع مشاريع بروتوكولات متعلقة باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما البروتوكول المتعلق بصنع الأسلحة النارية وقطع غيارها وأجزائها وذخيرتها والاتجار بها بشكل غير مشروع، فهذه الأسلحة قد أخلت بأمن غرب ووسط أفريقيا، مما دفع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى اتخاذ قرار، وافقت عليه منظمة الوحدة الأفريقية، بالوقف الإيجاري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الخفيفة.

٣٧ - وأسف وفد غانا للحالة غير المستقرة في مركز منع الجريمة الدولية، ويرى وجوب تزويد هذا الجهاز بالموارد اللازمة حتى يمكن من أن يوفر للبلدان الأعضاء المساعدات التقنية التي تحتاج إليها لكافلة احترام سيادة القانون، وكفاللة العدل للقصر، وسن "تشريعات نموذجية تتعلق بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ويلاحظ الوفد بارتياح في هذا الصدد برامج إعادة توجيه عمل المركز المبينة في الفرع 'سادسا' من تقرير الأمين العام (A/54/289). ويرحب الوفد أيضا بالمبادرات المتخذة لتعزيز إدارة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأخيرا، يشكر الوفد الحكومة النمساوية التي عرضت أن تستضيف، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سينعقد، كما فهمت غانا، على أعلى مستوى سياسي.

٣٨ - وإذا كان الوفد الغاني يرى أن اتساع نطاق المشكلة يوجب أن تكون مسؤولية مكافحة المخدرات موزعة بين جميع الدول الأعضاء، فإنه يشير إلى أن ازدياد الطلب على المخدرات في بعض البلدان المتقدمة النمو يتطلب من البلدان النامية بذل مجهود غير متكافئ مع مواردها. ولذلك تطلب غانا إلى جميع الدول الأعضاء أن تعهد بتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، كما تطلب إلى الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكولات الثلاثة المتعلقة بالمكافحة الدولية للمخدرات أو تنضم إليها أن تفعل ذلك، حتى يتضمن بلوغ الأهداف المحددة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨.

٣٩ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، تتعاون غانا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سياق بروتوكولات المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. وعلى الصعيد الوطني، أصدرت غانا في عام ١٩٩٠ قانون مكافحة وتجريم المخدرات، وأنشأت هيئة لمكافحة المخدرات تنظم حملات لتنقيف السكان تركز بشكل أكبر على المدارس الابتدائية والثانوية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام. وبإضافة إلى ذلك، اعتبرت الحكومة غسل الأموال جريمة، وقررت إمكان مصادرة جميع عائدات الاتجار بالمخدرات. إن برامج علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم التي تنفذها الحكومة لم تعط النتائج المتوقعة لعدة أسباب، أهمها نقص الموارد الضرورية. وترى غانا في هذا الصدد أنه لا ينبغي اعتبار المدمنين مرضى يعانون اضطرابات نفسية ولا إلحاد مراكز إعادة التأهيل التي تقيمها الحكومات بمستشفيات الأمراض النفسية.

٤٠ - إن الفقر يزيد من تعقد مشكلة المخدرات، فمن العسير على الفقراء في العالم أجمع إلا يتوجهوا إلى زراعة تدر من الربح ما تدره الزراعة غير المشروعة. ولذلك فمن المهم للغاية إدخال زراعة بديلة ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تطبيق استراتيجيات لمكافحة الفقر. وينبغي للحكومات على الصعيد الوطني أن تعرض على المزارعين آليات للاقتئان الريفي تحميهم من عواقب سوء المحاصيل الناجم عن أسباب شتى، وأن تسعى إلى تطوير الريف منعاً للهجرة منه، مع تنفيذ برامج لخلق وظائف في المدن.

٤١ - وختاماً، يتوجه الوفد الغاني بالتهنئة إلى معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي يعمل على تطوير وتنسيق أنشطة التعاون التقني الإقليمية، ويرى الوفد وجوب تعزيز قدرة المعهد لتمكينه من دعم السياسات الوطنية لمكافحة الجريمة. ولذلك يطالب الوفد الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية قبل المعهد.

٤٢ - السيد أوباليجورو (رواندا): تكلم في البند ١٠٧، فقال إن من الضروري، إذا أردنا إقامة العدل في العالم، كفالة مراعاة أفضل للقانون الجنائي الدولي. ويتعين أيضاً، لإيجاد قدر من الرقابة الاجتماعية على الصعيد الوطني، حماية المواطنين الذين يحترمون القانون ممّن ينتهكونه، بإحالته المنتهكين إلى المحاكمة ومعاقبتهم بما يستحقونه. ومن الضروري على الصعيد الدولي إقامة آليات مناسبة لتطبيق التشريعات السارية. إن الطبيعة

العالمية للجرائم المندرجة في القانون الجنائي الدولي وخطورتها تزيدان من أهمية هذه العملية. فعواقب جريمة الإبادة الجماعية مثلاً أفدح من مخالفة قانون وطني عادي.

٤٤ - وحتى إذا كان القانون الجنائي الدولي يحضر الإبادة الجماعية، فما زالت أفعال من هذا القبيل ترتكب في العالم أجمع تحت نظر المجتمع الدولي اللامبالي. إن هذا المجتمع، إذ يرفض أن يتصرف التصرف الواجب، إنما يطأ أقدس قيم الحضارة. وما لم يحمي المجتمع الدولي الحقوق الأساسية للإنسان عن طريق كفالة الاحترام للقانون الجنائي الدولي، فإن منع الجريمة والعدالة الجنائية سيظلان حبراً على ورق.

٤٥ - إن أمام رواندا اليوم مهمة ضخمة، هي محاكمة زهاء ١٢٥ ٠٠٠ شخص مشتبه في اشتراكهم في الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤. وقد سنت في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ تشريعاً في هذا الشأن، رغم قلة الموارد والموظفيين المؤهلين والحالة السياسية البالغة الهشاشة. وينص هذا التشريع على تصنيف المشتبه فيهم، بحسب درجة جرمهم المفترض، في أربع فئات، تشمل الأولى قادة ومنظمي الإبادة الجماعية والمسؤولين عن الجرائم وأعمال التعذيب الجنسي البالغة الشناعة، والثانية الأشخاص المتهمين بالقتل، والثالثة المتهمين بالضرر والإصابة غير المفضي إلى الموت، والرابعة المتهمين بالتعدي على الممتلكات. وقد سعت الحكومة الرواندية أيضاً إلى ضمان السرعة في نظر القضايا بالاهتمام مجدداً بنظام تقليدي يعرف باسم "gacaca" ويتيح لمجالس المحليات إقامة العدل بشكل رمزي دون إراقة دماء. وهذا النظام، الذي كان يطبق في قضايا السرقة أو في الخلاف على الممتلكات، سيساعد أيضاً على محاكمة الأشخاص المندرجين في الفئات الثانية والثالثة والرابعة. وسيحاكم السجناء علينا أمام قضاة محليين على أساس أقوالهم وأقوال القرويين، ثم يطلق سراحهم أو يعاقبون وفقاً للحالة.

٤٦ - إن نظام العدالة الجنائية في رواندا يهدف إلى حماية الحق في الحياة وفي الحرية وفي التملك، وإلى الصرف الحق عن الجريمة. وعقوبة الإعدام تخدم هذا المنطق تماماً. فهي تفرض على المجرم دفع ثمن جريمته، وتمنع معاودة الإجرام، وتردع من ينزعون إلى ارتكاب جرائم مماثلة. وقد حمل إعدام ٢٢ مسؤولاً عن الإبادة الجماعية في نيسان/أبريل ١٩٩٨ عدداً من السجناء على الرجوع عما كانوا يؤكدونه، بتشجيع من بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت لأسباب مختلفة تتالم لمصير القتلة المدنيين بأكمل ما تتألم لمصير ضحاياهم، من أنه لم تقع أي إبادة جماعية في رواندا، وعلى التفاوض مع النيابة العامة إذا لم يكونوا يندرجون في الفتنة الأولى. والمأمول أن يساعد الإجراء التضيئي الموضوع على وضع حد للإفلات من العقاب الذي استفاد منه المجرمون في رواندا زمناً أطول مما يجب.

٤٧ - السيدة غليغوروفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أشارت إلى أن إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها تزداد باطراد وتهدد الأسس الاقتصادية والاجتماعية للبلدان واستقرارها السياسي وأمنها وسيادتها، كما تهدد صحة السكان، ولا سيما الشباب، وأنه لا بد لمواجهتها من وضع تدابير واستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٧ - إن جمهورية مقدونيا تعاني ما تعانيه البلدان الأخرى من مشاكل، وإن كانت تتعرض، علاوة على ذلك، للمشاكل المحددة التي تجدها بلدان جنوب شرق أوروبا الأخرى. إن الجهود التي تبذلها جمهورية مقدونيا لإقامة مجتمع مدني ديمقراطي واقتصاد سوقي وكفالة احترام حقوق الإنسان والحربيات ومبادئ القانون قد غيرت إلى حد بعيد هيكلها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. كما أن الأزمة السياسية والاقتصادية الإقليمية، وبخاصة في كوسوفو، قد ساعدت على انتشار الشبكات الإجرامية في إقليمها وفي أقاليم البلدان المجاورة، مما زاد الحالة سوءاً في مسألة المخدرات وساعد على تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز.

٤٨ - إن حكومة مقدونيا، إذ يساورها القلق البالغ للصلات القائمة بين إنتاج المخدرات والاتجار بها من ناحية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة من ناحية أخرى، قد أنشأت لجنة جديدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وتتوافق سن "قوانين لمكافحة الفساد وإساءة استعمال المخدرات وغسل الأموال والسلائف". وتدرك الحكومة أن المسألة ليست فقط مسألة فرض احترام القانون، ولذلك تتخذ تدابير للمنع والتثقيف والتربية الاجتماعية تستهدف بها الأطفال خاصة، وتسعى إلى تسهيل علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم وفقاً لقرارات الجمعية العامة. كذلك فإن إنتاج الأفيون وتحويله يتمان في إطار تنظيمي دقيق. ومع ذلك فما زال يتquin على الحكومة الانتهاء من وضع خطة عمل وطنية وإقرار التشريع المقترن، وإيجاد آلية لمراقبة السلائف ومكافحة غسل الأموال، ووضع برامج تثقيفية، والقيام بحملات لتوعية الجمهور لمنع إساءة استعمال المخدرات وخفض الطلب.

٤٩ - وقد انضمت جمهورية مقدونيا أيضاً إلى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمشكلة المخدرات، عملاً على إقامة إطارها القانوني على أساس القواعد الدولية الراهنة. وهي تساهم بنشاط في الأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات.

٥٠ - ولما كانت مشكلة المخدرات تتجاوز الحدود، فإنه لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي. وقد تعهدت الدول الأعضاء، في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، بالتضامن في التصدي لأسباب المشكلة - الفقر والبطالة والتفاوتات. وقد اتخذت جمهورية مقدونيا من جانبها عدداً من الإجراءات لمتابعة هذه الدورة، وقررت، باعتبارها عضواً في لجنة المخدرات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٠، المشاركة في جهود منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان منطقة البلقان وبلدان جنوب شرق أوروبا.

٥١ - وتأيد حكومة مقدونيا أعمال اللجنة الخاصة المكلفة بوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. ولما كانت مقتنعة بأن الجريمة عبر الوطنية واحدة من أكبر مشاكل نهاية القرن، فإنها تأمل أن يركز مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٥٢ - السيد عيسى (لبنان): تكلم في البند ١٠٨، فقال إن هناك ظروف اقتصادية صعبة في البلد حملت بعض المزارعين على معاودة زراعة النباتات التي تصنع منها المخدرات غير المشروعة. وقد ردت الحكومة على ذلك بفرض عقوبات صارمة على أصحاب هذه الزراعة، مستينةً في ذلك التدابير التي دعا إليها برنامج الأمم المتحدة

للمراقبة الدولية للمخدرات وأحكام القرار دإ-٤٢٠. ويعكف البلد، منذ عام ١٩٩٦، على تحقيق الأهداف التي حددتها البرامج، معتمداً على وسائله، وهو ما لاحظه المدير التنفيذي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ميدانياً في أثناء زيارته للبنان. ومع ذلك يتعين الشروع في البلد في تنفيذ برنامج تدريسي لتجويه المزارعين إلى زراعات أخرى وإنشاء المؤسسات الالزمة لعلاج المدمنين. وينبغي أن يزيد برنامج المراقبة الدولية للمخدرات من مساعداته للبنان وألا يجعلها متوقفة على أموال المانحين، فالمانحون يمكن أن يربطوا منحهم بشروط تعجز البلدان المستفيدة عن الوفاء بها. وفي صيف عام ١٩٩٨، سن "لبنان قانوناً جديداً لمكافحة زراعة النباتات التي تستخدم في صنع المخدرات ومكافحة تهريب المخدرات. ويعمل لبنان بيقظة على ألا تجري أي عملية لغسل الأموال، وهي مشكلة تتلازم ومشكلة المخدرات، من خلال مصارف لبنانية، على الرغم من قواعد السرية التي تعتبر من المبادئ الكبرى التي يقوم عليها اقتصاد لبنان الحر.

٥٣ - السيد بوسو (فنزويلا): قال إن بلده يؤيد البيان الذي أدلت به المكسيك نيابة عن مجموعة ريو بشأن البند ١٠٨.

٥٤ - إن السياسات والبرامج التي اعتمدتها الدول تعكس اهتمام هذه الدول بمكافحة المخدرات، وترى فنزويلا، كما يرى الأمين العام، أن قرار لجنة التنسيق الإدارية النظر في متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة سيساعد على تنسيق العمل الدولي بشكل أفضل وتعزيز آليات منظومة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة المخدرات.

٥٥ - إن خطة العمل التي ستعتمدها الجمعية العامة تقوم على أساس أن خفض الطلب يعتبر من العوامل الأساسية في مكافحة المخدرات. وستدعم هذه الخطة الاستراتيجية العالمية التي تشجع على اتخاذ تدابير متضادة لمراقبة العرض وخفض الطلب. إن اعتماد خطة العمل يحظى باهتمام خاص من حكومة فنزويلا التي تنصب " سياساتها أساساً على المنع وعلى علاج المدمنين وإعادة إدماجهم. إن المؤسسات الوطنية المختصة تقوم، تحت سلطة اللجنة الوطنية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، بتركيز جهودها على الاستفادة من الموارد البشرية والبحث العلمي والتقييم الدوري وتقديم الخدمات إلى أضعف فئات المجتمع، ولا سيما الشباب. وقد استكملت الجهود المالية الكبيرة التي يقوم بها القطاعان الخاص والعام بمساهمات ثنائية (إcuador، كولومبيا، الولايات المتحدة) ومتعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الدول الأمريكية).

٥٦ - إن فنزويلا تدعم الأنشطة التي يقم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لصالح الزراعة البديلة في عدد من البلدان، ولا سيما منطقة الأنديز. ورغم أن فنزويلا لا تنتج المادة الأولية الالزمة لصنع المخدرات غير المشروعة، فإن زراعات القنب وغيرها القليلة التي اكتشفت في غرب البلد قد أُتلفت.

٥٧ - وفيما يتصل بالتحقق، فإن مبادرة برنامج المراقبة الدولية للمخدرات، التي تنص على إيجاد آلية عالمية مستقلة ومحايدة وموضوعية للمراقبة تتيح للبلدان تكوين فكرة دقيقة عن حجم الزراعة غير المشروعة في إقليمها واتخاذ الإجراءات الالزمة، جدية بدعم المجتمع الدولي. إن تبادل المعلومات وتبعدة الموارد السوقية والمالية الالزمة أمران لا غنى عنهما لتعزيز القدرات المؤسسية للدول، وتحتهد فنزويلا من ناحيتها في تحسين تنسيقها المؤسسي والمشترك بين القطاعات.

٥٨ - وقد أنشأت الحكومة الفنزويلية في عام ١٩٩٧ لجنة مشتركة بين القطاعات لمنع ومراقبة غسل الأموال، تتألف من ممثلين لمختلف الوزارات ولقطاع المصارف والبورصة والمصرف المركزي والسلطة القضائية وقوات الشرطة. كما اتخذت الحكومة في عام ١٩٩٨ ترتيبات تتعلق باستيراد وتصدير وتسويق السلائف على المستوى الوطني.

٥٩ - وقد عمدت السلطات العسكرية وقوات الشرطة، لمكافحة الاتجار بالمخدرات، إلى تطوير أساليبها وقدراتها بالحصول على وسائل سوقية ومالية وبشرية أفضل، ومع ذلك فإن التعاون الدولي يظل أساسيا، حيث إنه يساعد الدول المعنية على تبادل المعلومات الأكيدة والتكنولوجيات المتقدمة.

٦٠ - وترحب فنزويلا أيضاً بالمبادرة التي ذكرها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وهي التصدي للاتجار بالمخدرات الآتية من أحد البلدان بعبيبة البلدان المجاورة. إن مشكلة المخدرات مشكلة عالمية لا بد من تناولها بشكل متكامل ومتوازن، على أساس تقاسم المسؤوليات، مع الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ولمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٦١ - إن فنزويلا تهتم اهتمام كبيراً بآليات التقييم المتعددة للأطراف التي تتکاثر على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتقوم بلدان أمريكا اللاتينية الآن بإنشاء آلية ستساعدها على تحديد نقاط القوة والضعف في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المعتمدة، والمأمول أن تساعد الإجراءات المشابهة التي وضعتها لجنة المخدرات على تحقيق نتائج ملموسة على المدى القريب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥